الاحتياج اليه لتحقق السببين لمنع الصرف العلمية والتانيث واعتبار العدل فيما عداها
هو الحمل على نظائره لا لتحصيل سبب منع الصرف ولهذا قال ذكر باب قطام
ههنا ليس في محله لان الكلام فيما وجد فيه العدل لتحصيل سبب منع الصرف
واما قال في بني تميم لان الحجازيين يبنونه كله فلا يكون مما نحن فيه والمراد
من بني تميم اكثرهم فان الاقلين منهم لم يجعلوا ذوات الراء مبنية بل جعلوها غير منصرفة
فلا حاجة الى اعتبار العدل فيها لتحصيل سبب البنا وحمل ما عداها عليها
الوصف وهو كون الاسم دالا على ذات مبهمة ماخوذة مع بعض صفاتها
لو كانت هذه الدلالة بحسب الوضع مثل احمر فانه موضوع لذات ما اخذت
مع بعض صفاتها التي هي الحمرة او بحسب الاستعمال مثل اربع في مررت بنسوة اربع
فانه موضوع لمرتبة معينة من مراتب العدد فلا وصفية فيه بحسب الوضع بل
قد تعرضه الوصفية كما في المثال المذكور فانه لما اجري فيه على النسوة التي
هي من قبيل المعدود وذات لا العدد اذ علم ان معناه مررت بنسوة موصوفة بالاربعية
وهذا معنى وصفي عرض له في الاستعمال لا اصلي بحسب الوضع والمعتبر في سببية
منع الصرف هو الوصف الاصلي لاصالته لا العرضي لعرضيته فلذلك قال المصنف
رحمه الله تعالى **شرطه** اي شرط الوصف الاصلي في سببية منع الصرف **ان يكون** وصفا
في الاصل الذي هو الوضع بان يكون وضعه على الوصفية لا ان تعرضه الوصفية
بعد الوضع في الاستعمال سواء بقي على الوصفية الاصلية او زالت عنه **فلا تضره** اي لا تخرجه
عن سببية منع الصرف **الغلبة** اي غلبة الاسمية على الوصفية ومعنى الغلبة اختصاصه
ببعض افراده بحيث لا يحتاج في الدلالة عليه الى قرينة كاسود كان موضوعا
لكل ما فيه سواد ثم كثر استعماله في الحية السوداء بحيث لا يحتاج في الفهم عنه الى قرينة
فلذلك المذكور من اشتراط اصالة الوصفية وعدم مضرة الغلبة **صرف**

لعدم

١٤

لعدم اصالة الوصفية **اربع** في قولهم **مررت بنسوة اربع وامتنع** من الصرف
لعدم مضرة الغلبة **اسود وارقم** حيث صارا اسمين **للحية** الاول للحية السوداء والثاني
للحية التي فيها سواد وبياض **وادهم** حيث صار اسما **للقيد** من الحديد لما فيه من الدهمة
وهو السواد فان هذه الاسما وان خرجت عن الوصفية لغلبة الاسمية لكنها بحسب
اصل الوضع اوصاف لم تخرج باستعمالها في معانيها الاصلية ايضا بالكلية فالمانع من
الصرف في هذه الاسما الصفة الاصلية ايضا لا الكلية ووزن الفعل واما عند
استعمالها في معانيها الاصلية فلا اشكال في منع صرفها للوزن الفعل والوصف في
الاصل والحال **وضعف منع افعى** اسما **للحية** على زعم وصفيته لتوهم اشتقاقه
من الفوعة التي هي الخبث **و**كذا منع **اجدل للصقر** على زعم وصفيته لتوهم اشتقاقه
من الجدل بمعنى القوة **واخيل للطائر** اي لطائر ذي خيلان على زعم وصفيته لتوهم
اشتقاقه من الخال ووجه ضعف منع الصرف في هذه الاسما عدم الجزم بكونها
اوصافا اصلية فانها لم يقصد بها المعاني الوصفية مطلقا لا في الاصل ولا في الحال
مع ان الاصل في الاسم الصرف **التانيث** اللفظي الحاصل **بالتا** لا بالالف
فانه لا يشترط له **شرطه** في سببية منع الصرف **العلمية** اي علمية الاسم المؤنث ليصير
التانيث لازما لان الاعلام محفوظة عن التصرف بقدر الامكان ولان العلمية وضع
ثان وكل حرف وضعت الكلمة عليه لا ينفك عن الكلمة **و التانيث المعنوي كذلك**
اي كالتانيث اللفظي بالتا في اشتراط العلمية فيه الا ان بينهما فرقا فانها في التانيث اللفظي
بالتا شرط لوجوب منع الصرف وفي المعنوي لجوازه ولا بد في وجوبه من شرط اخر كما
اشار اليه بقوله **وشرط تحتم تاثيره** اي شرط وجوب تاثير التانيث المعنوي في منع الصرف
احد امور ثلاثة **الزيادة على الثلاثة** اي زيادة حروف الكلمة على الثلاثة مثل زينب **او تحرك**
الحرف **الاوسط** من حروفها الثلاثة مثل سقر **او العجمة** مثل ماه وجور وانما اشترط في